



## الأثار المحاسبية والضريبية للتحويل إلى تطبيق معيار المحاسبة المصري ٤٩ بالتطبيق على مجموعة إيपाल سمنت جروب بمصر

إعداد

د. / حسن سيد عويس

أستاذ المحاسبة المساعد كلية التجارة

جامعة الأزهر (بنات) - فرع أسيوط

[hassaneweass@yahoo.com](mailto:hassaneweass@yahoo.com)

المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية

كلية التجارة - جامعة دمياط

المجلد الأول - العدد الثاني - الجزء الأول - يوليو ٢٠٢٠

التوثيق المقترح وفقا لنظام APA:

عويس، حسن سيد (٢٠٢٠). الأثار المحاسبية والضريبية للتحويل إلى تطبيق معيار المحاسبة المصري ٤٩ بالتطبيق على مجموعة إيपाल سمنت جروب بمصر. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة دمياط، (٢) ج١، ٥١٠-٤٧٧.

رابط المجلة: <https://cfdj.journals.ekb.eg/>

## الأثار المحاسبية والضريبية للتحويل إلى تطبيق معيار المحاسبة المصري ٤٩ بالتطبيق على مجموعة إيصال سمنت جروب بمصر

د. / حسن سيد عويس

أستاذ المحاسبة المساعد كلية التجارة

جامعة الأزهر (بنات) - فرع أسبوط

[hassaneweass@yahoo.com](mailto:hassaneweass@yahoo.com)

### المخلص

استهدف البحث الدراسة الانتقادية لتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم ٤٩ والخاص بعقود التأجير تنفيذاً للقانون رقم ١٧٦ لسنة ٢٠١٨ ليحل محل معيار المحاسبة المصري رقم (٢٠) للتأجير التمويلي، وتحليل أثر تطبيق هذا المعيار على كل من القوائم المالية وتقارير مراقب الحسابات والإقرار الضريبي للشركات المعنية بهذا المعيار، واعتمدت الدراسة التطبيقية على مجموعة إيصال سمنت في مصر كأهم الشركات والمجموعات التي تأثرت بهذا المعيار.

وخلصت الدراسة الى وجود مشاكل عديدة في تطبيق هذا المعيار خاصة الشركات المستأجرة، وأن معظمها تحاول تجنب إثبات العقود الإيجارية والإفصاح عنها خوفاً من انصراف المستثمرين والمقرضين عن التعامل معها، وأوصت الدراسة بمزيد من الإعفاءات الضريبية لهذا النشاط مع أهمية الإفصاح عن حقيقة عقود التأجير داخل ميزانيات هذه الشركات.

### الكلمات المفتاحية:

معيار المحاسبة ٤٩، معيار التقرير المالي ١٦، الأثار المحاسبية والضريبية، التمويل خارج الميزانية.

## ١. الإطار العام للدراسة:

### ١/١: مقدمة الدراسة.

تشهد منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة ومصر بصفة خاصة تغيرات وتحديات هامة أثرت على كثير من الشركات ألا وهي مرحلة تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٩) والخاص بعقود التأجير تنفيذاً لقانون التأجير التمويلي والتخصيم رقم ١٧٦ لسنة ٢٠١٨ ليحل محل معيار المحاسبة المصري رقم (٢٠) للتأجير التمويلي، وتعتبر أهم نقاط الاختلاف بين هذا المعيار والمعيار السابق أن عقود الإيجار التشغيلية والتي لم تكن تظهر في دفاتر المستأجر أصبحت تظهر ضمن الأصول للمستأجر وتظهر أيضاً ضمن الالتزامات المالية.

ويهدف معيار المحاسبة المصري رقم (٤٩) إلى تطبيق منهجية نموذجية موحدة على المستأجرين لكل من عقود التأجير التمويلي والتشغيلي، كما فرض على المؤجر التمييز بين هذين النوعين من العقود...<sup>(١)</sup> ومن أهم التحديات العملية الرئيسية المرتبطة بتنفيذ المعيار المحاسبي المصري رقم ٤٩ أنه فرض على كثير من الشركات إحداث تغيير جذري في قوائمها المالية بالإضافة الى تأثيره على نتائج الأعمال حيث يعتمد على منهج حق الاستخدام لأنه ألغى التمييز بين التأجير التمويلي والتشغيلي في دفاتر المستأجر.<sup>(٢)</sup>

إن معيار المحاسبي المصري رقم ٤٩ لن يُغير من طريقة المحاسبة فحسب، وإنما سوف يُغير من طريقة أداء الشركات لأعمالها، ومن ثم يجب أن يشمل هيكل حوكمة

(١) معيار المحاسبة المصري رقم ٤٩، قرار وزيرة الاستثمار رقم ٦٩ لسنة ٢٠١٩، مارس ٢٠١٩ (الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية)، ٢٠١٩.

(2) PWC. 2016. IFRS 16: The leases standard is changing- Are you Ready? available online at: <http://www.pwc.com/gx/en/services/audit-assurance/asset/ifrs-16-new-leases>.

الشركات العديد من الإدارات التي تأثرت بتطبيق المعيار مثل المشتريات، الحسابات، الخزينة، الموارد البشرية، وتقنية المعلومات. لقد نتج عن التزايد المستمر في عقود التأجير اهتمام العديد من المنظمات المهنية والعلمية المهتمة بمهنة المحاسبة بتوفير المعايير المحاسبية لمحاولة القضاء على الاختلاف في المعالجات المحاسبية بين الشركات. ويقدر حجم التزامات عقود الإيجار للشركات حول العالم بمقدار ٣,٣ تريليون دولار علمًا بأن أكثر من ٨٥ % من هذا المبلغ لا يظهر ضمن ميزانيات الشركات<sup>(١)</sup>.

### ٢/١: طبيعة المشكلة.

يرجع السبب الرئيسي لإصدار معيار المحاسبة المصري رقم ٤٩ الى عدم وفاء معيار المحاسبة المصري رقم ٢٠ باحتياجات مستخدمي القوائم المالية بسبب عدم إفصاحه عن كثير من المعلومات الملائمة عن الحقوق والإلتزامات المتعلقة بعقود الإيجار، كما اعتمد المعيار ٢٠ على شروط حكمية ووصفية لتبويب عقود الإيجار كعقود تمويلية وباقي العقود كتشغيلية بشكل حكمي، ويترتب على ذلك أن المستأجر أصبح يستطيع إخفاء قيمة العقود التي لا تستوفي أحد الشروط ومعالجتها كعقود تشغيلية وهو ما أدى الى ظهور تمويل خارج الميزانية.

لقد ظهرت مشاكل المحاسبة عن عقود الإيجار في ظل المعيار ٢٠ بسبب إمكانية معالجة معاملات متشابهة بطرق مختلفة مما يترتب عليه صعوبة المقارنة بين الشركات واتخاذ قرارات استثمارية، ويعتبر الاختلاف في المعالجة المحاسبية للأصل المؤجر مناهجًا خصبًا للتلاعب وتفضيل كثير من الشركات تصنيف عقود الإيجار التمويلية على أنها تشغيلية لتجنب رسملتها وإظهارها في الميزانية مما يترتب عليه اعتباره تمويل خفي خارج الميزانية، وبالتالي كان هناك ضرورة لتعديل معالجة عقود الإيجار وذلك بسبب

(1) <https://www.ifrs.org/-/media/project/leases/ifrs/published-documents/ifrs16-effects-analysis.pdf>

التمويل الخفي خارج الميزانية وعدم كفاية متطلبات الإفصاح المحاسبي الحالي لعقود الإيجار.

بصدور معيار المحاسبة رقم ٤٩ ألغى التصنيف بين عقود التأجير التشغيلي والتمويلي للمستأجر وأوجب الإعراف بالقيمة الحالية لمدفوعات الإيجار وإظهارها كأصل حق استخدام والإعراف بالتزام مالي مقابل مدفوعات الإيجار المستقبلية ويتطلب المعيار ان يتم تقييم تأثير ذلك التحول على قوائم الشركات المالية وأثارها الضريبية والمالية.

لقد اتجه المشرع في القانون ١٧٦ لسنة ٢٠١٨ إلى معايير المحاسبة الدولية للتأجير التمويلي وهو اتجاه صحيح من ناحية المعالجة والعرض المحاسبي فقط للقوائم المالية، ولكنه نص على معالجة التأجير التمويلي للمستأجر من الناحية الضريبية كأنه قام بشراء الأصل وبالتالي يقوم باحتساب الإهلاك الضريبي للأصل محل التأجير وحساب الفوائد المدينة على التمويل، وبذلك أفقد المشرع الميزة الضريبية الرئيسية للمستأجر التمويلي والتي تعد الميزة التنافسية الرئيسية لصناعة التأجير التمويلي، حيث أنه وفقاً للقانون ٩٥ لسنة ١٩٩٥ يقوم المستأجر بتحميل قسط التأجير التمويلي بالكامل كمصروف والذي يتضمن الفوائد المحتسبة وكامل قسط سداد التمويل ويتم استرجاع الأصل في نهاية الفترة بقيمة رمزية<sup>(١)</sup>.

إن المشكلة الضريبية سوف تتعاظم مع الشركات التي تمثل عقود التأجير التمويلي للأصول العقارية على نسبة كبيرة من أنشطتها، بسبب زيادة فترات اهلاك الأصول العقارية محل التأجير التمويلي، ويترتب على الغاء الميزة الضريبية إجماع العملاء ذوي الجدارة الائتمانية للحصول على التمويل من شركات التأجير التمويلي حيث أن تكلفته

(١) القانون ١٧٦ لسنة ٢٠١٨ ، تنظيم نشاطي التأجير التمويلي والتخصيم، الجريدة الرسمية العدد 32 مكرر (ج) بتاريخ ١٤/٨/٢٠١٨ ، (٢) سبتمبر، ٢٠١٨).

سكنون مرتفعة عن التمويل المصرفي. وتتمثل نقطة البداية الأساسية لتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم ٤٩ للمديرين الماليين في الشركات إجراء تقيماً شاملاً لتأثير هذا المعيار على شركاتهم، ولكن هناك الكثير من التحديات المصاحبة للتنفيذ العملي ومنها:

- ١- ما هي مشكلات تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم ٢٠.
- ٢- ما هي أهم قواعد المعالجة المحاسبية عن عقود الإيجار طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم ٤٩.
- ٣- ما هي آثار تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم ٤٩ على القوائم المالية للشركات.
- ٤- ما هي الآثار الضريبية لتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم ٤٩.
- ٥- هل يؤثر تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم ٤٩ على مستخدمي القوائم المالية.

ويمكن القول إن هذه الدراسة ستحاول الإجابة على هذه التساؤلات:

#### ٢/١: أهداف الدراسة:

- تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مشاكل التحول إلى المعيار المصري ٤٩ وأثره على بيئة المحاسبة المصرية من خلال:-
- ١- أثر تطبيق المعيار المصري ٤٩ على الأداء المالي للمستأجرين مقارنة بالمعيار رقم ٢٠.
  - ٢- تحديد وتحليل قواعد المحاسبة التي نص عليها المعيار ٤٩.
  - ٣- دراسة أثر التحول إلى معيار ٤٩ على القوائم المالية للشركات المرتبطة بهذا المعيار، وكذلك أثارها الضريبية وتقرير مراقب الحسابات.

٤- إجراء دراسة تطبيقية على إحدى الشركات الدولية العاملة في مصر وهي مجموعة ايطال سمنت، حيث يتطرق الباحث إلى حجم التعديلات التي يتطلبها تطبيق المعيار ٤٩ وأهميتها وأسبابها وأشكالها.

#### ٤/١: أهمية الدراسة.

تتبع أهمية الدراسة من ندرة البحوث المحاسبية في مجال أثر المعيار ٤٩ على القوائم المالية لتضييق فجوة البحث في هذا المجال، وتوجيه الباحثين للتقييم المبكر لتطبيق المعيار ٤٩ على كل من المستأجر والمؤجر مقارنة بالمعيار ٢٠ كمحاولة لعلاج قصور المعيار رقم (٢٠) في الإفصاح عن حجم صناعة التأجير في مصر، وكذلك توجيه مستخدمي القوائم المالية الداخليين والخارجيين الى دراسة وتحليل آثار المعيار ٤٩ على الشركات المصرية وبيان المنافع المترتبة على تطبيقه ووضع خطة عمل لذلك.

#### ٥/١: منهج الدراسة:

سوف يتم استخدام منهجين أساسيين هما:

- **المنهج الاستقرائي:** حيث تم حصر معظم الدراسات التي شملت موضوع التأجير التمويلي من المراجع العربية والأجنبية، وكذلك تم عمل مسح شامل للرسائل العلمية والدوريات والتي اهتمت بموضوع نظام التأجير التمويلي، وعلى حد علم الباحث لا توجد أي دراسات عربية تطرقت لدراسة المعيار ٤٩، ويأمل الباحث ان تكون هذه الدراسة باكورة الدراسات العربية لهذا المعيار.

- **المنهج الاستنباطي:** وفيه سوف يتم تطبيق الدراسة التطبيقية على إحدى الشركات الدولية التي تعتمد على صناعة التأجير التمويلي في مصر وهي ايطال سمنت جروب مع عرض للتكييف المحاسبي المقترح لتطبيق معيار المحاسبة ٤٩ الذي نظم التأجير التمويلي طبقا لأحكام القانون ١٧٦ لسنة ٢٠١٨.

#### ٦/١: خطة الدراسة.

سوف يتم تبويب الدراسة بحيث تحتوي بالإضافة الي الإطار العام للدراسة على

النقاط التالية:

١- الدراسة الانتقادية لمعيار المحاسبة المصري رقم ٤٩ .

٢- دراسة تطبيقية على شركة ايطال سمنت جروب.

٣- الخلاصة والنتائج والتوصيات.

٢: الدراسة الانتقادية لمعيار المحاسبة المصري رقم ٤٩ .

### ١/٢: مفهوم وأهمية التأجير التمويلي.

يعتبر التأجير التمويلي من أبرز وأهم صيغ التمويل خاصة مع ارتفاع تكلفة الأصول الرأسمالية التي تتميز بسرعة التقادم نتيجة للتطورات التكنولوجية المتلاحقة، فهو يعتمد على أن استخدام الأصل هو الذي يحقق الربح وليس ملكيته، ويعتبر قرار التأجير هو البديل المثالي لقرار الإقتراض لشراء الأصول الرأسمالية لما يحققه من مزايا للمؤجر والمستأجر لأنه أقل تكلفة من الإقتراض كما انه يمكن من ملاحقة التطورات الفنية والتكنولوجية للأصول مرتفعة القيمة<sup>(١)</sup>.

### ١/١٢: الفرق بين التأجير التمويلي والتأجير التشغيلي.

يجب على المؤجر تصنيف كل عقد من عقود إيجاراته إما على أنه عقد تأجير تشغيلي أو أنه عقد تأجير تمويلي، وفيما يلي المعالجة المحاسبية للفرق بين نوعي التأجير وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم ٤٩ .

(1) <http://www.startimes.com/f.aspx?t=100733>



## ١/١/١٢: المعالجة المحاسبية لعقود التأجير التمويلي طبقاً للمعيار ٤٩.

فيما يلي أهم الفروق في المعالجة لعقود التأجير التمويلي في كل من دفاتر المؤجر والمستأجر.

بيان	دفاتر المؤجر	دفاتر المستأجر
قائمة المركز المالي	١- استبعاد الأصل المؤجر وعدم اهلاكه. ٢- الإعراف بأصل مالي يمثل المبالغ المستحقة التحصيل من عقد التأجير.	١- إدراج الأصول المستأجرة تمويلياً بشكل منفصل عن الأصول غير المتداولة. ٢- إدراج الأصول المتداولة الناتجة عن العقد بشكل منفصل عن الأصول الأخرى. ٣- إدراج التزامات عقد التأجير بشكل منفصل.
قائمة الدخل	١- إثبات الإيرادات التمويلية على المبالغ مستحقة التحصيل طبقاً لمعدل الفائدة الضمني في عقد التأجير. ٢- إثبات الأرباح أو الخسائر الرأسمالية الناتجة عن عقد التأجير التمويلي للأصل.	١- إدراج دفعات التأجير التمويلي المتغيرة بعد فصل الفائدة. ٢- إدراج مصروف الفائدة الناتجة عن العقد ضمن مكونات التكاليف التمويلية في قائمة الدخل. ٣- إدراج مصروف إهلاك الأصل المؤجر

٢٠١٢/١/٢: المعالجة المحاسبية لعقود التأجير التشغيلي طبقاً للمعيار ٤٩.

فيما يلي أهم الفروق في المعالجة لعقود التأجير التشغيلي في كل من دفاتر المؤجر والمستأجر.

بيان	دفاتر المؤجر	دفاتر المستأجر
قائمة المركز المالي	١- عرض الأصول المتداولة بموجب عقد التأجير التشغيلي ضمن أصوله وفقاً لطبيعة الأصل. ٢- عرض أي التزامات مستحقة ناتجة من عقد التأجير.	١- إدراج الأصول المتداولة الناتجة عن العقد بشكل منفصل عن الأصول الأخرى. ٢- إدراج التزامات عقد التأجير بشكل منفصل.
قائمة الدخل	١- إثبات الإيرادات من دفعات عقود التأجير على أساس منتظم يعبر عن عقد الإيجار. ٢- إثبات المصروفات الأخرى محل عقد التأجير.	١- إدراج مصروف الإيجار في قائمة الدخل ٢- إدراج المصروفات الأخرى الناتجة عن عقد الإيجار في قائمة الدخل.

إن الإعراف بأصول الشركة والتزاماتها داخل القوائم المالية يعبر عن حقيقة المركز والأداء المالي للشركة وبالتالي تحقيق جودة المعلومات المحاسبية بدلاً من الاعتماد على تنبؤات المحللين الماليين والتي كانت سبباً في انهيار معظم شركات الأسمت المصرية خلال الفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٨ حيث اعتمد المستثمرين على تحليل مكتب ارنست يونج وغيرها من المكاتب العالمية والتي لم تراعى ظروف البيئة المصرية عند إعداد دراسات الجدوى للتوسع والاستثمار في هذه الشركات.

٢٠١٢: مفهوم وطبيعة معيار المحاسبة المصري رقم ٤٩.

ينص المعيار ٤٩ على أن يكون بداية التطبيق الأولي هو بداية فترة التقرير السنوي لصدور القانون ١٧٦ لسنة ٢٠١٨ والذي غيى قانون التأجير التمويلي رقم ٩٥

لسنة ١٩٩٥ – وتعديلاته - وذلك بالنسبة لكل من العقود المبرمة في ظل القانون ٩٥ لسنة ١٩٩٥ وتعالج وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم ٢٠ "القواعد والمعايير المحاسبية المتعلقة بعمليات التأجير التمويلي"، وكذلك العقود التي تنشأ في ظل وتخضع للقانون رقم ١٧٦ لسنة ٢٠١٨، وهنا نلاحظ أن المعيار لم يتطرق للفترة من أغسطس ٢٠١٨ الى يناير ٢٠١٩ وهي الفترة التي تم فيها الغاء القانون ٩٥، وكذلك العام المالي المنتهى في ديسمبر ٢٠١٩ للشركات التي ستطبق المعيار في بداية عام ٢٠٢٠، وفي الواقع العملي ستحدث مشاكل ضريبية بين الممولين ومصلحة الضرائب بسبب الإقرار الضريبي الخاص بهذه الفترة خاصة بعد الغاء الميزة الضريبية لخصم أقساط الإيجار، وكذلك الضريبة المؤجلة الناتجة عنها.

كما أوجب المعيار على المستأجر تطبيقه على عقود التأجير التي يكون طرفاً فيها، مع الاعتراف بالأثر التراكمي للتطبيق الأولي للمعيار في تاريخ التطبيق والاعتراف بالأثر التراكمي للتطبيق بتعديل الرصيد الافتتاحي للأرباح المرحلة في تاريخ التطبيق الأولي بدون تعديل معلومات المقارنة، وعلى المؤجر أن يطبق هذا المعيار على عقود التأجير التي يكون طرفاً فيها، مع الاعتراف بالأثر التراكمي للتطبيق عليها، وتعديل الرصيد الافتتاحي للأرباح المرحلة في تاريخ التطبيق الأولي وبدون تعديل معلومات المقارنة<sup>(١)</sup>

ونتناول فيمايلي أهم خصائص المعيار ٤٩ .

#### ٢/٢: الخصائص المميزة للمعيار ٤٩.

إن الغاء المعيار ٤٩ لتصنيف العقود الإيجارية الى تشغيلية وتمويلية يعد خطوة هامة في تحسين المصدقية وزيادة الشفافية للقوائم المالية والقضاء على ثغرات تطبيق

(١) معيار المحاسبة المصري رقم ٤٩، مرجع سابق.

النشرة السنوية للهيئة العامة للرقابة المالية، شبكة المعلومات الدولية الإنترنت، (سبتمبر، ٢٠١٩).  
html. com EAS49 ttps://www.th3accountant. /2019/10

المعيار ٢٠ الذي أوجد مجالاً للتحايل لإثبات التأجير التمويلي على أنه تشغيلي للحصول على مزايا التمويل خارج الميزانية، وتتناول فيمايلي أهم أوجه الاختلاف بين معيار المحاسبة المصري ٤٩ والمعايير ذات الصلة ومنها:

#### ١/٢/٢: الفرق بين معيار المحاسبة المصري ٤٩ والمعيار السابق ٢٠.

أدى تطبيق المعيار ٢٠ الى مجموعة من المشاكل منها أنه لم يفرق بين الإيجار التمويلي والتشغيلي في دفاتر المستأجر وبالتالي عدم اتاحة المعلومات والافصاح عنها لمستخدمي القوائم المالية وظهور الأصول والخصوم بأقل من قيمتها الحقيقية نتيجة التمويل خارج الميزانية، وكذلك التحايل على شروط رسملة عقود الإيجار وصعوبة المقارنة بين القوائم المالية للشركات وعدم توفير معلومات ملائمة وموثقة تساعد المستخدمين في اتخاذ قراراتهم<sup>(١)</sup>.

بيان	معيار رقم ٢٠	معيار رقم ٤٩
قائمة المركز المالي	١- في الأصول: لا يسجل الأصل. ٢- في الإلتزامات يسجل التزام الإيجار المستحق فقط.	١- في الأصول: عرض أصول حق الانتفاع بشكل منفصل عن الأصول الأخرى. ٢- في الإلتزامات عرض التزام عقد الإيجار بشكل منفصل عن الإلتزامات الأخرى.
قائمة الدخل	١- الإعتراف بمصروف الإيجار (قسط ثابت).	١- الإعتراف بالإهلاك بالإضافة الى الفائدة.

ويتضح من الجدول السابق أن المعيار ٤٩ نص على إظهار الأصول المؤجرة والإلتزامات الناتجة عنها في ميزانية الشركة، ويترتب على ذلك زيادة مبلغ الفائدة المحملة على قائمة الدخل في السنوات الأولى لتطبيق المعيار وبالتالي انخفاض

(١) تقرير مكتب إرنست يانج عن الخطة الإستراتيجية لشركة أسمنت طره خلال الفترة من ٢٠٠٥ الى ٢٠١٥.

صافي الخاضع للضريبة والذي يترتب عليه وجود التزام ضريبي مؤجل يعادل الفرق الناتج عن تطبيق المعيار ٤٩ مقارنة بتطبيق المعيار ٢٠ ثم يتحول الى أصل ضريبي مساوي في السنوات التالية، وبالتطبيق على احدى شركات المجموعة نجد أن تعديل الميزانية عن عام ٢٠١٩ يترتب عليه التزام ضريبي قدره ٤٢٥٠٠٠٠٠٠ جنيهاً لهذه الشركة<sup>(١)</sup>.

**٢/٢٢: الفرق بين معيار المحاسبة المصري رقم ٤٩ ومعيار التقارير المالية الدولي ١٦:**

يتطابق معيار المحاسبة المصري رقم ٤٩ الخاص بعقود التأجير مع معيار التقارير المالية الدولية I.F.R.S.16 حيث يعتبر ترجمة حرفية لمعيار التقارير المالية رقم ١٦<sup>(٢)</sup>.

**٢/٢٢: الفرق بين معيار المحاسبة الدولي رقم ١٧ ومعيار التقارير المالية الدولي ١٦.**

I.F.R.S.16	معيار المحاسبة الدولي ١٧		
	تشغيلي	تمويلي	
جميع العقود	تشغيلي	تمويلي	الميزانية
اثبات التزام الإيجار بالقيمة الحالية لمدفوعات الإيجار المستقبلية.	خارج الميزانية	الأصل في جانب الأصول التزام الإيجار في جانب الخصوم	
مصروف الإهلاك والفوائد <sup>(٣)</sup>	مصروف الإيجار	مصروف الإهلاك والفوائد	قائمة الدخل

(١) التقرير السنوي لشركة السويس للأسمنت عام ٢٠١٩.

(٢) Blaise Jenner, **The CFO's guide to IFRS 16 implementation in the Middle East Corporate responsibility 2019**, <https://www.pwc.com/ml/en/media-centre/articles/cfo-guide-transition-to-ifs16-ar.html>.

(٣) برايس ووترهاوس كوبرز، الدليل العملي للمديرين الماليين لتنفيذ المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦ عقود الإيجار (I.F.R.S.) ٢٢/٥/٢٠١٨.

ويترتب على ذلك:

- زيادة الأرباح قبل الفوائد والضرائب في ظل معيار التقارير المالية رقم ١٦ عنه في ظل ١٧ دولي.

- زيادة مبلغ الفائدة في ظل ١٦ مالي عنه في ظل ١٧ دولي ويترتب على ذلك انخفاض صافي الربح النهائي في السنوات الأولى لتطبيق ١٦ مالي مقارنة بـ ١٧ دولي.

#### ٤/٢: بدائل التحول المتاحة بموجب معيار المحاسبة المصري رقم ٤٩.

تعتبر البدائل المتاحة للانتقال لتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم ٤٩ الذي يعتبر ترجمة حرفية للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦ (IFRS 16) هي كما يلي:

التحول البسيط	التحول الجزئي	التحول الكامل	بيان
تطبيق المعيار رقم ٤٩ عن طريق حساب التزامات الإيجار على أساس مستقبلي من تاريخ التحول، يُحسب حق استخدام الأصول بكونه مساوياً للالتزامات الإيجار.	تطبيق المعيار رقم ٤٩ بأثر رجعي من بداية عقد الإيجار على حق استخدام الأصول، بينما تُحسب التزامات الإيجار من تاريخ التحول.	تطبيق المعيار رقم ٤٩ بأثر رجعي من بداية + عقد الإيجار	المتطلبات
لا	لا	نعم	بيانات المقارنة
لا يتم تعديل شيء لان الأصول تساوى الخصوم	تعديل أرقام المقارنة عن العام الحالي.	تعديل أرقام المقارنة عن العام الماضي	التغير في حقوق الملكية
استخدام سعر الفائدة على الإقتراض الإضافي المطبق في تاريخ التحول.	استخدام سعر الفائدة على الإقتراض الإضافي المطبق في تاريخ التحول.	استخدام سعر الفائدة على الإقتراض الإضافي المطبق فعلاً.	اعتبارات سعر الفائدة على الإقتراض الإضافي

## ٥/٢: الاستثناء من تطبيق معيار المحاسبة المصري ٤٩.

يستثنى من المعالجة المحاسبية للعقود باعتبارها عقد ايجار تمويلي ما يلي:

- عقد الايجار الذي يقل مدته عن ١٢ شهر.
- عقد الايجار صغير القيمة.
- عقود الإيجار لاكتشاف واستخدام الذهب أو الغاز أو البترول أو المعادن.
- عقود إيجار الأصول الحيوية.
- ترتيب امتيازات الخدمة العامة.
- تراخيص الملكية الفكرية الممنوحة بواسطة المؤجر.
- الحقوق المحتفظ بها للمستأجر بموجب اتفاقيات الترخيص<sup>(١)</sup>.

## ٦/٢: الأثار المترتبة على تطبيق معيار المحاسبة المصري ٤٩.

نتناول فيمايلي الأثار المترتبة على تطبيق المعيار ٤٩ على كل من القوائم

والتقارير التالية:

### ١/٦/٢: الأثر على قائمة المركز المالي.

بالنسبة للمؤجر: المعالجة المحاسبية لم تتغير كثيراً ولكن يجب أن يكون على دراية ووعي لتأثيره على المستأجر قبل اتخاذ القرار بالإيجار من عدمه حيث يفضل المؤجرون اعتباره عقد ايجار تمويلي لأنه يحول بند غير نقدي مخزون أو أصل رأسمالي الي بند نقدي (مدينو عقود إيجار)، أما في قائمة الدخل فيتم الاعتراف بأرباح بيع الأصول فوراً.

أما بالنسبة للمستأجر: فيفضل اعتباره تأجير تشغيلي حيث يؤثر على نسبة الملاءة مثل الديون الى الأصول او الديون الى حقوق الملكية حيث يوفر تمويل من خارج الميزانية.

(١) معيار المحاسبة المصري رقم ٤٩. مرجع سابق.

ووفقا للمعيار ٤٩ يقوم المستأجر بقياس التزام عقد الايجار بعد بداية تاريخ عقد

الايجار كما يلي:

- ا- الزيادة في المبلغ الدفترى ليعكس الفائدة على التزام عقد الايجار.
- ب- التخفيض في المبلغ الدفترى ليعكس دفعات الايجار.
- ج- إعادة قياس المبلغ الدفترى ليعكس أي إعادة تقييم أو تعديلات لعقد الايجار المحدد ليعكس دفعات الايجار الثابتة المعدلة.

**زيادة معدلات الديون:** إذا اعتمدت الشركة على عقود إيجار كبيرة، فإن تسجيل الأصول الجديدة في ميزانيتها وكذلك الخصوم المرتبطة بها سيرفع نسب ومعدلات مؤشرات الديون ويصبح إجمالي الدين أعلى من السنوات السابقة، وبالتالي إذا ارادت الشركة الحصول على قروض جديدة سيرفض المقرضين إعطاءها قروضا جديدة.

#### ٢/٦/٢: الأثر على قائمة الدخل.

- معدلات الخصم: يواجه عدد كبير من الشركات المستأجرة مشكلة تحديد معدل الخصم حيث لا تفصح عنه الشركات المؤجرة في عقودها، وبالتالي تلجأ الشركات المستأجرة الى تحديد معدل افتراضي أو قياسي، وهناك أساليب مختلفة للتطبيق من قبل المستأجرين منها معدل العائد الخالي من المخاطر المعدلة ومعدل الإقتراض الفعلي المعدل للمستأجر.

- الربح قبل الفوائد والضرائب: إن تطبيق معيار ٤٩ يجعل صافي الربح قبل الفوائد والضرائب أعلى منه في ظل تطبيق المعيار ٢٠ السابق وذلك في السنوات الأولى لتطبيق المعيار.

#### ٢/٦/٢: الأثر على قائمة التدفق النقدي.

إن اثبات الأصول والالتزامات المرتبطة بالأصول المؤجرة يزيد من قدرة مستخدمي تلك القوائم على التوصل إلى توقعات بشأن التدفقات النقدية للمنشأة حيث أن



المحللين كانوا يستخدمون عوامل حكمية اضعفت القدرة التنبؤية للتدفقات المستقبلية التي يعتمد عليها المستثمر في اتخاذ قراره، وبالتالي يؤثر تطبيق المعيار ٤٩ على كل من:

**التدفقات التشغيلية:** بالنقص بسبب الغاء مصروف الايجار التشغيلي.

التدفقات التمويلية: بالزيادة بسبب الفوائد.

#### ٤/٦/٢: الأثر على تقرير مراقب الحسابات.

إن تطبيق المعيار ٤٩ يفرض على مراقب الحسابات الفهم العميق للمنشأة وبيئتها ونظام رقابتها الداخلية وكذلك تحديد وتقييم المخاطر الناشئة عن الأخطاء الجوهرية ومنها درجة التعقيد والحكم المهني، طبيعة ومكونات أرصدة الحسابات، العوامل البيئية، احتمال اكتشاف أخطاء جوهرية عند التحول<sup>(١)</sup>.

ولكن هل أشار مراقب الحسابات في تقريره على القوائم المالية الربع سنوية والسنوية لشركات التأجير التمويلي عن أثار ونتائج التحول الى تطبيق المعيار ٤٩.

بالرجوع إلى تقارير مراقبي الحسابات لبعض الشركات التي تحولت الى تطبيق المعيار ٤٩ نجد انهم لم يتطرقوا الى أثر التحول الى هذا المعيار على ميزانيات هذه الشركات ولم يتحفظوا على النتائج السلبية المترتبة على هذا التحول، وكذلك لم يوضحوا أثر ذلك على الضريبة المؤجلة وكذلك أرقام المقارنة<sup>(٢)</sup>.

#### ٥/٦/٢: الأثار الضريبية لتطبيق المعيار ٤٩.

بصدور القانون ١٧٦ لسنة ٢٠١٨ الغيت الإعفاءات الضريبية الممنوحة لعقود التأجير التمويلي، وترتب على ذلك اضرار جسيمة بالمستأجرين، وبالرغم من معالجة القانون لجزء كبير من المعوقات الضريبية والمحاسبية إلا أن ميزة الإعفاء الضريبي

(١) برايس ووترهاوس كوبرز، مرجع سابق.

(٢) التقارير السنوية لشركات ايطال سمنت مصر عام ٢٠١٩.

## المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية - كلية التجارة - جامعة دمياط

للقيمة الإيجارية تعد الميزة الرئيسية التي تميز التمويل بنظام التأجير التمويلي عن غيره من أنظمة التمويل المصرفية وغير المصرفية، والذي أدى الى قلق قطاع كبير من المتعاملين بنظام التأجير التمويلي من إلغاء هذه الميزة، وفيما يلي مقارنة بين القانونين من حيث:

البيان	٩٥ لسنة ١٩٩٥	١٧٦ لسنة ٢٠١٨
١- رسوم التوثيق والشهر ونقل الملكية	يسمح بالخصم	يسمح بالخصم
٢- الضريبة العقارية	اعفاء	اعفاء
٣- الضريبة على القيمة المضافة	اعفاء	اعفاء
٤- الأقساط	يسمح بالخصم	لا يسمح بالخصم
٥- الإهلاك	لا يسمح بالخصم	يسمح بالخصم
٦- الفوائد	لا يسمح بالخصم	يسمح بالخصم
٧- المخصصات	لا يسمح بالخصم	يسمح بالخصم

المصدر: بمعرفة الباحث من خلال المقارنة بين القانونين.

نلاحظ أن القانون ١٧٦ لسنة ٢٠١٨ اتجه إلى معالجة التأجير التمويلي للمستأجر من الناحية الضريبية كأنه قام بشراء الأصل وبالتالي يقوم باحتساب الإهلاك الضريبي للأصل محل التأجير، وكذلك احتساب الفوائد المدينة على التمويل<sup>(١)</sup>.

أن أهم نقاط خروج القانون ٩٥ لسنة ١٩٩٥ على المعايير الدولية تتمثل في نقطتين، الأولى أن توزيعات الأرباح على العاملين و أعضاء مجلس الإدارة لا يتم إدراجها كمصروفات ضمن قائمة الدخل بل تثبت كتوزيع للربح وذلك تطبيقاً للمتطلبات القانونية، والثانية أن إعداد معيار ٢٠ الخاص بالتأجير التمويلي جاء مختلفاً عن معيار

(١) القانون ١٧٦ لسنة ٢٠١٨، مرجع سابق.

المحاسبة الدولي المناظر، وذلك لما احتواه القانون ٩٥ لسنة ١٩٩٥، والخاص بالتأجير التمويلي من معالجات محاسبية ملزمة تختلف تمامًا عن المعالجات السائدة دوليًا، حيث يحتفظ المؤجر في دفاتره بالأصل المستأجر ويقوم بإهلاكه، وبالتالي يقوم المستأجر بتحميل الأرباح أو الخسائر بقيمة المدفوعات عن عقود التأجير كمصروفات تخص الفترة التي سددت فيها.

إن الغاء الميزة الضريبية من شأنه إحجام العملاء الجدد ذوي الجدارة الائتمانية للحصول على التمويل من شركات التأجير التمويلي حيث أن تكلفته ستكون مرتفعة عن التمويل المصرفي، علاوة على انصراف العملاء ذوي الجدارة الائتمانية الحاليين لشركات التأجير التمويلي لإعادة التمويل من البنوك بهدف تخفيض تكلفة التمويل، وبالتالي انصراف عدد كبير من المستثمرين عن التمويل بنظام التأجير.

#### ٦/٦/٢: أثر تطبيق المعيار ٤٩ على المستثمرين الحاليين والمرتبين:

في ظل تطبيق المعيار ٤٩ قد يصاب المستثمرون بالفزع عند الكشف عن الحجم الكامل للخصوم المالية للشركات، خاصة الشركات الكبيرة التي تعتمد على التمويل بالقروض، ومنها مجموعة شركات ايطال سمنت التي تستحوذ على أربعين شركة في مصر بخلاف مئات الشركات حول العالم والتي تزيد مجموع الخصوم في ميزانياتها المجمعة عن ٦٠<sup>(١)</sup>.

ولقد وصفت شركة Aptitude Software الخصوم المخفية الناتجة عن عقود التأجير بأنها جبالاً إيجارية<sup>(٢)</sup>. كما أشارت دراسة أجرتها شركة PwC إلى أن شركات الخدمات المهنية، شهدت ارتفاعاً في مستوى ديونها بنسبة ٤٢ % بعد تطبيق المعيار

(1) Ital cement Group، Annual report, 2018

(2) <http://blog.apitudesoftware.com/multinational-companies-heading-leaseberg-huge-proportions>.

الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦ عالمياً...<sup>(١)</sup> وقد أثبتت دراسة أجرتها شركة ٢٠١٨ Cushman & Wakefield على عينة من المهتمين بهذا الموضوع أن أكثر من ٦٧% من المستأجرين سيتحولون الى طرق ايجار بعيداً عن إظهارها بالدفاتر بينما يرى ٣٣% من العينة أنهم سيبحثون عن العقود قصيرة الأجل...<sup>(٢)</sup> لذلك ستحاول الشركات الكبرى تقليل حجم عقود الإيجار بها وذلك بإبرام عقود ايجار قصيرة الاجل لثبقي الخصوم الجديدة في الميزانية العمومية عند أدنى مستوياتها، وقد يتم تحويل بعض عقود الإيجار إلى اتفاقيات خدمات كوسيلة لتفادي رسمة الإيجار.

#### ٧/٢: تطور صناعة التأجير التمويلي في مصر.

ارتفعت قيمة عقود التأجير التمويلي المعلن عنها في مصر من حوالي ٢١ مليار خلال عام ٢٠١٦ إلى ٣٨ مليار جنيه خلال عام ٢٠١٩ وهذا يعنى أن صناعة التأجير تحتل مكانة بارزة في الاقتصاد المصري وذلك كما يلي:

#### ١/٧/٢: تطور صناعة التأجير التمويلي في مصر خلال الفترة من ٢٠١٦ إلى ٢٠١٩

بيان	من ٢٠١٦/١/١ إلى ١٦/١٢/٣١	من ٢٠١٧/١/١ إلى ١٧/١٢/٣١	من ٢٠١٨/١/١ إلى ١٨/١٢/٣١	من ٢٠١٩/١/١ إلى ١٩/٩/٣٠
قيمة العقود بالمليار جنيه	٢١,٣٨٦	٢٢,٢٥	٢٢,٧	٣٧,٩
عدد العقود	٩٧٤	١٠٥١	١٣١٢	١٩٤٥

من الجدول السابق يتضح أن هناك طفرة في نشاط التأجير الذي ارتفع خلال التسعة أشهر الأولى من عام ٢٠١٩ بنسبة ١٦٠% مقارنة بعام ٢٠١٨، واستحوذ قطاع

(1) <https://www.pwc.co.uk/assets/pdf/ifrs-16-the-leases-standard-is-changing.pdf>.

(2) <http://www.cushmanwakefield.co.uk/en-gb/research-and-insight/2018/coworking-2018>

العقارات والأراضي على نسبة ٧٧,٩% من قيمة العقود، ثم قطاع سيارات النقل بنسبة ٦,١%، ثم الآلات والمعدات بنسبة ٣,٩% خلال عام ٢٠١٩ (١).

### ٢٠١٦: توزيع نشاط التأجير التمويلي في مصر خلال عام ٢٠١٦.

م	اسم الشركة	قيمة العقود بالمليار	الحصة السوقية %	عدد العقود
١	كوربليس للتأجير التمويلي - مصر	٣,٢٧٦	١٥,٢٦	٢٠٧
٢	التوفيق للتأجير التمويلي	٢,٣١٠	١٠,٧٦	١٣٧
٣	جي بي للتأجير التمويلي	٢,٢٨٨	١٠,٦٦	
٤	المجموعة المالية هيرمس للتأجير التمويلي	١,٨٣٤	٨,٥٤	
٥	الدولية للتأجير التمويلي "انكوليس"	١,٧٩١	٨,٣٤	
٦	العربي الافريقي الدولي للتأجير التمويلي	١,٦٣٦	٧,٦٢	٣٨
٧	جلوبال ليس للتأجير التمويلي	١,٥٦	٧,٢٧	
٨	تكنوليس للتأجير التمويلي	١,٢٩٦	٦,٠٤	
٩	QNB الأهلي للتأجير التمويلي	١,٢٦١	٥,٨٧	
١٠	الأهلي للتأجير التمويلي	١,١٣٤	٥,٧٥	
	إجمالي نشاط الشركات العشر الكبرى	١٨,٣٨٦	٨٦,١١	
	باقي الشركات وعددهم ٢١٤ شركة	٣	١٣,٨٩	
	إجمالي (٢)	٢١,٣٨٦	١٠٠%	

المصدر: بمعرفة الباحث النشرة السنوية للهيئة العامة للرقابة المالية خلال عام ٢٠١٦.

من الجدول السابق يتضح ان الشركات العشر الكبرى استحوذت على نسبة ٨٦% من حجم السوق المصري خلال عام ٢٠١٦ بقيمة ١٨,٣٨٦ مليار جنيه ويتبقى لباقي

(١) النشرة السنوية للهيئة العامة للرقابة المالية، مرجع سابق.

(٢) محمد حمدي، ترتيب أكبر ١٠ شركات تأجير تمويلي بالسوق المصرية خلال عام ٢٠١٦، أموال الغد، (٤ فبراير، ٢٠١٧).

المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية - كلية التجارة - جامعة دمياط

الشركات وعددها ٢١٤ شركة نسبة ١٤% تقريباً بما يعادل ٣ مليار جنيه، وبنفس الترتيب خلال عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨.

٣/٧٢: إجمالي نشاط التأجير التمويلي خلال عام ٢٠١٨ موزعة حسب الصناعات بالمليار

جنيه

الشهر	اجمالي النشاط	العقارات	الحصة %	الات ومعدات	النسبة	سيارات نقل	النسبة	باقي الأنشطة	النسبة
يناير ٢٠١٨	2800	2100	75.00	407	14.54	102	3.64	191	6.82
فبراير ٢٠١٨	1800	1200	66.67	88	4.89	112	6.22	400	22.22
مارس ٢٠١٨	2900	1900	65.52	383	13.21	182	6.28	435	15.00
أبريل ٢٠١٨	2300	1500	65.22	350	15.22	79	3.43	371	16.13
مايو ٢٠١٨	3100	2300	74.19	191	6.16	172	5.55	437	14.10
يونية ٢٠١٨	3000	2300	76.67	153	5.10	107	3.57	440	14.67
يوليه ٢٠١٨	4600	3500	76.09	188	4.09	461	10.02	451	9.80
أغسطس ٢٠١٨	3800	3300	86.84	60	1.58	162	4.26	278	7.32
سبتمبر ٢٠١٨	2600	1800	69.23	112	4.31	313	12.04	375	14.42
أكتوبر ٢٠١٨	3900	2464	63.18	211	5.41	324	8.31	901	23.10
نوفمبر ٢٠١٨	5300	4100	77.36	196	3.70	483	9.11	521	9.83
ديسمبر ٢٠١٨	7100	5800	81.69	363	5.11	311	4.38	626	8.82
مجموع	22700	17464	76.93	942	4.15	1593	7.02	2701	11.90

المصدر: الباحث من خلال الإحصائيات والنشرات السنوية للهيئة العامة للرقابة المالية خلال عام ٢٠١٨.

ولكن خلال عام ٢٠١٩ حدث بعض التكتلات في سوق التأجير المصري واحتلت شركة بيت الخبرة المركز الأول بنسبة ١٨,٣٣% من إجمالي نشاط التمويل في مصر، واحتلت كوربليس للتأجير التمويلي - مصر المركز الثاني بنسبة ١٤,٦% وباقي الشركات بنفس الترتيب<sup>(١)</sup>.

(١) تقارير مجلس الإدارة الفترية والسنوية للشركات العشر الكبار في صناعة التمويل في مصر ٢٠١٩، (شركة كومباس مصر)، التقرير السنوي ٢٠١٩.

## ٨/٢: الدراسة التطبيقية

### ١/٨/٢: تطور نشاط مجموعة شركة إيطال سمنت في مصر.

بدأت شركة إيطال سمنت بمصر أعمالها مع بداية عام ٢٠٠٠ عندما قامت بشراء حصة في شركة السويس للأسمنت تعادل ٣٣% من رأسمالها ثم قامت بشراء شركة أسمنت طرة وأسمنت حلوان إلى أن سيطرت على ٤٠ شركة من الشركات المصرية ما بين شركات القطاع العام أو شركات أنشأتها لخدمة شركاتها التابعة في مصر والخارج والتي ساهمت في سيطرة هذه المجموعة على نصيب كبير من صناعة الأسمنت في مصر والصناعات المغذية لها<sup>(١)</sup>.

وفي ٢٠١٦/٧/١ قامت شركة هايديلبيرج (Heidelberg) الألمانية وهي واحدة من أكبر شركات الأسمنت في العالم بالاستحواذ على ٤٥% من إجمالي حصة شركة إيطال سمنت في مصر وبلغ عائد الشركة عن عام ٢٠١٦ حوالي ١٥,١٦٦ تريليون دولار، وأصبحت تستحوذ على ٣٠٠٠ موقع انتاج بالإضافة إلى ١٣٩ مصنعاً للأسمنت وكذلك ١٥٠٠ موقع للخرسانة الجاهزة و ٦٠٠ محجر، وبالنظر إلى طبيعة عقود هذه الاستثمارات نجدها ما بين تأجير تمويلي وتشغيلي والباقي بالقروض<sup>(٢)</sup>.

وتعتبر شركات إيطال سمنت ولافارج مصر وسيمون فرنسيه وهايديلبيرج من أكبر الشركات المستأجرة في مصر والتي تعتمد على عقود التأجير في جميع أنشطتها بداية من سيارات الركوب إلى طحن الاسمنت وتعبئته وتوزيعه وكذلك جميع أعمال الصيانة في شركاتها والتي تعتبر من الشركات التي تتجاوز عقود الإيجارات فيها عشرات المليارات والتي تتحايل على عدم اظهارها في الدفاتر<sup>(٣)</sup>.

(1) Italcemnt group, Annual report ,2018.

(2) Heidelberg, Annual report ,2017.

(3) Italcemnt group, Annual report ,2018.

=

بفحص ميزانيات هذه المجموعة وشركاتها التابعة سواء المنشورة أو غير المنشورة خلال الفترة من عام ٢٠١٥ حتى عام ٢٠١٨ نلاحظ أن هناك عقود إيجارات بمليارات الجنيهات بين هذه الشركات وبعضها وبينها وبين شركات أخرى خارج المجموعة ولكنها لا تفصح عنها وتسميها خدمات أو معونة فنية أو أتعاب مجموعة والتي قد تصل إلى نسبة ١٠% من حجم أعمال هذه الشركات التي تقدر بمليارات الجنيهات سنوياً، والتي تعبر عن صور متعددة من صور المحاسبة الإبداعية في هذه الشركات وغيرها من صور التجنب الضريبي والمحاسبي ، وفيما يلي أمثلة على هذه العقود والتي تعتبر خروجاً واضحاً وصريحاً عن المعيار ٤٩ .

#### ٢/٨/٢: أهم العقود المبرمة بين هذه الشركات.

١- عقود طحن الكلينكر. حيث تقوم الشركة أو شركاتها التابعة بطحن مادة الكلينكر وهو المنتج قبل النهائي في صناعة الاسمنت لدى احدى الشركات التابعة أو الشقيقة مقابل نسبة معينة من قيمة مبيعات الاسمنت دون ان يتم الإفصاح عن طبيعة وحقيقية هذه العقود سواء في قوائمها المالية او ايضاحاتها المتممة وانما يكتفي بالإشارة اليها في معاملات الأطراف ذات العلاقة كحجم تعاملات وليس عقود ايجار تمويلية أو تشغيلية (١).

٢- أتعاب المجموعة الفنية والإدارية السنوية والتي تعادل ٣% من حجم أعمال الشركات التابعة. حيث تقوم الشركة الأم في الخارج مثل ايطال سمنت وسيمون فرنسيه بإجبار الشركات التابعة على اجراء عقد استشارات فنيه يلزم الشركات

- cemnt France, Annual report 2018.

- LafargeHolcim, Annual report 2018, 27 March 2019.

(١) اتفاقية طحن الكلينكر بين شركة ايطال سمنت وشركاتها التابعة بمصر ٢٠١٧ .



- التابعة في مصر بأن تدفع للشركة الام في الخارج نسبة من رقم الاعمال بنسبة ٣% أو اكثر وهو مبلغ كبير مقارنة بحجم الخدمات المقدمة ولكنها وسيلة للتحايل على الجهات المصرية ومنها مصلحة الضرائب والجهات الرقابية...<sup>(١)</sup>.
- ٣- تصدير الكليكر الي الشركات الشقيقة بالخارج كوسيلة للتجنب الضريبي في مصر. في محاولة للتهرب من الخضوع للضريبة في مصر تقوم معظم الشركات بتصدير خام الكليكر الى الشركة الأم بسعر متدني لا يصل الى مبلغ التكلفة ولا تحاول تصدير المنتج النهائي حتى لا تعترض مصلحة الضرائب على سعر المثل.
- ٤- عقود نقل الأسمت والجير ومواد البناء بين شركات المجموعة. وبالتالي لا تفصح الشركات عن طبيعة هذه العقود(الناقلين) في الدفاتر وتظل خارج الميزانية، ويعتبر من أهم المشاكل التي تواجه هذه المجموعة وغيرها من الشركات الأجنبية العاملة في مصر أن كثيرا من الأصول والعقود التأجيرية التي ألت اليها من القطاع العام ليس لديها عقود ملكية أو تأجير وهو ما يسبب مشكلة كبيرة لهذه لشركات عند تحولها لتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم ٤٩ على هذه العقود أو إعداد ميزانياتها المجمعة طبقا لمعيار التقرير الدولي المالي رقم ١٦.
- ٥- عقود الاستشارات والتدريب ونقل الخبرة. ولا تفصح عنها الشركات الام وشركاتها التابعة في قوائمها المالية أو تقارير مجلس الإدارة ولا يشير اليها مراقب الحسابات في تقريره<sup>(٢)</sup>.

(١) اتفاقية المعونة الفنية بين شركة ايطال سمنت وشركة السويس للأسمنت ٢٠١٥.

(٢) التقرير السنوي لشركة أسيك للأسمنت عام ٢٠١٨.

كل هذه التعاملات تعد مثالا واضحا على محاولة التهرب من إثبات قيمة هذه العقود في ميزانيتها حيث تعتمد هذه الشركات على القروض أكثر من اعتمادها على التمويل الذاتي، لذلك إذا ظهرت هذه العقود بقيمتها الحقيقية بالإضافة الى مديونياتها من القروض عند نشر ميزانيات هذه الشركات سوف يتمتع المقرضون عن الاستمرار في إقراضها مزيداً من القروض بسبب تضخم حجم الالتزامات ما بين القروض والتزامات عقود الإيجار طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم ٤٩ ومعيار التقارير المالية رقم ١٦ .

إن تطبيق المعيار ٤٩ على مجموعة إيطال سمنت لا يتطلب تغيير الطريقة المحاسبية فقط وإنما يتطلب تغييراً في نظام العمل ككل، وفي إطار تقييم أثر تطبيق هذا المعيار يجب أن تسعى الشركات لفهم أثر المعيار على إعداد التقارير المالية بالإضافة إلى أساليب ووسائل الاتصال بالمستفيدين الداخليين والخارجيين الذين يجب التعامل معهم. ويمثل هذا المعيار تغييراً جوهرياً في طريقة حساب الإيجار، حيث يجب الاعتراف بجميع التزامات الإيجار على أنها "مدرجة ضمن ميزانية" المستأجرين، وعليه تسجل عقود الإيجار التشغيلية التي كانت في السابق "خارج الميزانية" على أنها أصل "يحق استخدامه" إضافة إلى النص على التزام الإيجار المرتبط بتلك العقود، كما سيترتب على هذا المعيار أيضاً إحلال مصاريف الاستهلاك والفائدة محل "مصروف الإيجار" المطبق في ظل المعيار ٢٠، مما سيؤدي إلى زيادة الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك علاوة على تعرض ملامح الأرباح إلى التغيير.

بالتطبيق على شركات المجموعة نلاحظ وجود عقود إيجار طويلة الأجل منذ سنوات وليس لديها بيانات كافية عن هذه العقود وقد يؤثر ذلك على تحول هذه الشركات التحول الكامل الى معيار ٤٩ بأثر رجعي بسبب نقص المعلومات عن هذه العقود خاصة مع وجود عدد كبير من عقود الإيجار المتباينة، وعقود الإيجار قديمة العهد، والخيارات الخاصة لتمديد عقود الإيجار أو تجديدها، وكذلك طريقة تطبيقه على الموازنات

التخطيطية في الشركات الدولية العاملة في مصر وخاصة R0. R1. R2 التي تعتمد عليها هذه الشركات في تخطيطها الاستراتيجي<sup>(١)</sup>.

وفي مقابلة شخصية للباحث مع المديرين الماليين للشركات الثلاث وكذلك ال C.F.O. لمعرفة حجم أعمال التأجير داخل المجموعة ومدى الإفصاح عنها استنتج الباحث أن المجموعة لا تفصح ولا ترغب في الإفصاح عن الحجم الحقيقي لأعمال التأجير داخل شركات المجموعة. وبفحص التقارير المالية وتقارير مجلس الإدارة وتقارير مراقبي الحسابات والاقراءات الضريبية للشركات الثلاث استطاع الباحث أن يخلص الى أن تطبيق المعيار ٤٩ على مجموعة ايطال سمنت بمصر نتج عنه تغيير جوهرى لعقود الايجار والتقارير عنها في القوائم المالية خاصة الشركات المستأجرة وانها باستبعاد تصنيف العقود الى تمويلية وتشغيلية وازافة جميع العقود بشركات المجموعة خاصة شركة السويس للأسمنت وأسمنت طره وحلوان للأسمنت وتم رسملتها بالكامل فقد أثرت على كل من النسب المالية ، تغطية الفوائد ، الرافعة المالية ، الربحية قبل وبعد الرسملة، وتوصل الباحث الى أن القوائم المالية المعروضة للشركات قد تغيرت بشكل كبير بعد إضافة أصول والتزامات عقود الإيجار في الميزانية وأثر بالسلب على مقاييس الأداء مثل تغطية الفوائد ونسب رأس المال، واختلف الانخفاض ما بين الشركات الثلاث من ١٥% الى ٢٥%، ولكنه أدى الى تحسن مقاييس التدفقات النقدية ولكن بنسبة ضئيلة ما بين ١% الى ٣% للشركات الثلاث<sup>(٢)</sup>.

(١) Ital cement Group، Budget report, 2019

(٢) - التقرير السنوي لشركة أسمنت السويس خلال الفترة من ٢٠١٥ الى ٢٠١٨ .

- التقرير السنوي لشركة أسمنت طره خلال الفترة من ٢٠١٥ الى ٢٠١٨ .

- التقرير السنوي لشركة أسمنت حلوان خلال الفترة من ٢٠١٥ الى ٢٠١٨ .

٩/٢: الخلاصة والنتائج والتوصيات.

١/٩/٢: الخلاصة.

إن التناقض في تصنيف عقود التأجير التمويلية الى تشغيلية واطهارها خارج الميزانية في ظل تطبيق المعيار ٢٠ أثر على مصداقية القوائم المالية وشفافيتها وأدى الى ضعف ثقة المستثمرين والمقرضين. إن الغاء المعيار ٤٩ لتصنيف العقود الايجارية الى تشغيلية وتمويلية يعد خطوة هامة في تحسين المصداقية وزيادة الشفافية للقوائم المالية والقضاء على ثغرات تطبيق المعيار ٢٠ الذي أوجد مجالاً للتحايل لإثبات التأجير التمويلي على أنه تشغيلي للحصول على مزايا التمويل خارج الميزانية.

٢/٩/٢: النتائج.

- ١- إن عدم وضوح الطبيعة القانونية لعقود التأجير واختلاف معالجتها محاسبياً أدى لوجود مناخاً خصباً للتلاعب في تصنيف عقود التأجير التمويلية الى تشغيلية لتجنب رسملتها واطهارها في الميزانية.
- ٢- إن تطبيق معيار ٤٩ سيؤدى إلى زيادة الالتزامات وانخفاض في صافي الربح في بداية تطبيق المعيار ومن ثم يجب أن تعطي الشركات اهتماماً لهذا الأثر وأن تراعى هذا العامل خلال إعداد موازنة ٢٠١٩.
- ٣- إن تطبيق معيار ٤٩ سيزيد عليه فروق مهمة وكبيرة جداً بين الشركات في نفس القطاع نتيجة وجود عقود الايجار خارج الميزانية تزيد عن كامل قيمة أصول الشركة.
- ٤- إن تطبيق هذا المعيار سيفرض على الشركات إحداث تغيير جذري في قوائمها المالية وبالتالي سيكون له آثاراً واسعة على نتائج الأعمال.
- ٥- أن المنافع المرجوة من هذا المعيار الجديد تكمن في تقديم عرض صادق حول أصول والتزامات الشركة، كذلك زيادة الشفافية في البيانات المالية وكذلك تحسين

المقارنة بين الشركات التي تستأجر الأصول وبين الشركات التي تقوم بالاقتراض لشراء الأصول.

### ٢/٩/٢: التوصيات.

إن التعديلات في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وكذلك معايير المحاسبة المصرية تسير بوتيرة سريعة ومتسارعة وتفرض أعباء مالية وغير مالية على المطبقين لأثرها على القوائم المالية والاجراءات المحاسبية، وما يصاحب ذلك من التطبيق بأثر رجعي لتحقيق قابليتها للمقارنة، نتيجة لذلك يوصى الباحث بمجموعة من التوصيات منها:

- ١- أهمية وضرورة أخذ التعديلات في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS ومحاولة تخفيف سرعة وتيرة التعديلات، وتوضيح الأحكام الانتقالية لتطبيق الاصدارات والتعديلات مع استبعاد ما يمكن وصفه بغير العملي والذي ينتج عنه تكاليف وجهود لا تبررها فائدة اعادة تصوير القوائم المالية المقارنة بأثر رجعي وضرورة تنسيق الجهود بين الجهات المعنية بمهنة المحاسبة لتحقيق ذلك.
- ٢- نشر ثقافة التأجير التمويلي للمستثمر المصري ومزاياه المحاسبية والضريبية.
- ٣- تبسيط إجراءات التأجير التمويلي سواء في انشاء الشركات أو توقيع العقود والمحافظة على حقوق أطراف العقد.
- ٤- توفير الكوادر الإدارية والمحاسبية وتأهيلها لإدارة الأصول الرأسمالية المؤجرة.
- ٥- ضرورة تعديل القانون ١٧٦ لسنة ٢٠١٨ ليسمح للمستأجر بخصم القيمة الاجارية واعتبارها من التكاليف واجبة الخصم حتى لا يفقد المستأجر الميزة الضريبية التي تميز نشاط التأجير عن غيره من الأنشطة.
- ٦- أهمية معالجة الأثر الضريبي الناتج عن عملية التأجير التمويلي، بإخراجها من الوعاء سواء حققت أرباحاً رأسمالية أو خسائر رأسمالية لأن فرض ضريبة على

الأرباح الرأسمالية من شأنه رفع تكلفة عملية التأجير التمويلي مما يؤثر على مزاياها.

٧- منح المزيد من الإعفاءات لعملاء التأجير التمويلي، بجانب صياغة منتجات جديدة في القطاعات المهملة وخاصة القطاع الزراعي، والتي من شأنها زيادة المنافسة وزيادة حجم هذه الصناعة.

٨- عند تطوير إطار عمل لتحديد معدلات الخصم يمكن للمنشآت أن تنظر في إمكانية تجميع بعض فئات أو مجموعات أصول المنشآت معاً حيث أن المعيار لا يتطلب معدلات خصم فريدة لكل عقد إيجار وإنما وضع منهجية متوافقة لتقدير معدل الإقتراض المتزايد.

٩- على مراقبي الحسابات التأكد من مدى التزام الشركات بالإفصاح عن معلومات التأجير بشكل كامل لتخفيض الممارسات المحاسبية المضللة والتي نتج عنها انهيار العديد من الشركات بمصر والخارج.

١٠- ضرورة تبني الشركات التي تطبق المعيار ٤٩ تطبيق برنامج S.A.P. لأنه يساعد كثيراً في حل مشاكل تطبيق هذا المعيار.

#### ١٠/٢: بحوث مقترحة.

- ١- أثر تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٩) على الموازنات التخطيطية.
- ٢- أثر تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٩) على الضرائب المؤجلة.
- ٣- أثر تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٩) على نظم التكاليف في الشركات الصناعية.
- ٤- أثر تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٩) على معايير المحاسبة المرتبطة به.
- ٥- أثر تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٩) على نظم المعلومات المحاسبية.

١١/٢: المراجع.

١/١١/٢: المراجع العربية.

- ١- برايس ووترهاوس كوبرز، الدليل العملي للمديرين الماليين لتنفيذ المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦ عقود الإيجار I. F.R.S.16، (٢٢ مايو، ٢٠١٨).
- ٢- برايس ووترهاوس كوبرز، المادة السادسة من الدليل الإرشادي لرئيس القطاع المالي: التحول إلى المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦، (٢٩ مايو، ٢٠١٨).
- ٣- محمد حمدي، ترتيب أكبر ١٠ شركات تأجير تمويلي بالسوق المصرية خلال عام ٢٠١٦، النشرة السنوية للهيئة العامة للرقابة المالية، مجلة أموال الغد، (٤ فبراير، ٢٠١٧).
- ٤- قانون ١٧٦ لسنة ٢٠١٨، تنظيم نشاطي التأجير التمويلي والتخصيم، الجريدة الرسمية، العدد 32 مكرر (ج) بتاريخ ١٤/٨/٢٠١٨، (٢ سبتمبر، ٢٠١٨).
- ٥- معيار المحاسبة المصري رقم ٤٩، قرار وزيرة الاستثمار رقم ٦٩ لسنة ٢٠١٩، مارس ٢٠١٩.
- ٦- اتفاقية طحن الكلينكر بين شركة ايطال سمنت وشركاتها التابعة بمصر ٢٠١٧.
- ٧- اتفاقية المعونة الفنية بين شركة ايطال سمنت وشركة السويس للأسمنت ٢٠١٥.
- ٨- تقرير مكتب إرنست يانج عن الخطة الإستراتيجية لشركة أسمنت طره خلال الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٥.
- ٩- تقارير مجلس الإدارة الفترية والسنوية للشركات العشر الكبار في صناعة التمويل في مصر لعام ٢٠١٩، (شركة كومباس مصر)، التقرير السنوي لعام ٢٠١٩.
- ١٠- التقرير السنوي لشركة أسمنت السويس خلال الفترة من ٢٠١٥ إلى ٢٠١٨.
- ١١- التقرير السنوي لشركة أسمنت طره خلال الفترة من ٢٠١٥ إلى ٢٠١٨.
- ١٢- التقرير السنوي لشركة أسمنت حلوان خلال الفترة من ٢٠١٥ إلى ٢٠١٨.

١٣- النشرة السنوية للهيئة العامة للرقابة المالية، (سبتمبر، ٢٠١٩)

.html. com EAS49 ttps://www.th3accountant. /2019/10

٢/٩: مراجع باللغة الأجنبية.

1. Blaise Jenner, **The CFO's guide to IFRS 16 implementation in the Middle East Corporate responsibility2019**,  
<https://www.pwc.com/m1/en/media-centre/articles/cfo-guide-transition-to-ifs16-ar.html>.
2. PWC. 2016. **IFRS 16: The leases standard is changing- Are you Ready?** available online at: <http://www.pwc.com/gx/en/services/audit-assurance/asset/ifrs-16-new-leases>.
3. <https://www.pwc.co.uk/assets/pdf/ifrs-16-the-leases-standard-is-changing.pdf>.
4. <http://blog.apitudesoftware.com/multinational-companies-heading-leaseberg-huge-proportions>.
5. <http://www.cushmanwakefield.co.uk/en-gb/research-and-insight/2018/coworking-2018>.
6. <http://www.startimes.com/f.aspx?t=100733> .
7. Ital cement group, **Annual report** ،2018.
8. Ital cement Group، Budget report،.2019
9. cement France, **Annual report** ،2018.
10. **Lafarge Holcim, Annual report**، 2018, (27 March 2019).
11. Heidelberg ،**Annual report** ،2017.



**Accounting and tax implications of the shift to the application of the Egyptian accounting standard 49 In the application on the Ital Cement Group in Egypt**

*Dr. Hassan Sayed Ewis\**

**Summary:**

The research aimed at the critical study of the application of the Egyptian accounting standard no. 49 and for lease contracts in accordance with Law 176 for 2018 to replace the Egyptian accounting standard No. (20) for financial leasing, and to analyze the impact of the application of this standard on both financial statements and the report of the auditor and tax of the companies concerned with this standard.

The applied study was based on the Ital Cement Group in Egypt as the most important companies and groups affected by this standard. The study concluded that there are many problems in applying this standard, especially for charter companies, and that most try to avoid proving and disclosing leases for fear of leaving investors and lenders.

**Key words:** Accounting Standard 49, Accounting and Tax Implications, International Financial Reports Standards (I.F.R.S.), Off-budget funding.

(\* ) د / حسن سيد عويس، أستاذ المحاسبة المساعد كلية التجارة- جامعة الأزهر (بنات) - فرع أسيوط.